

الرئيسي للنفط العربي هو دول غرب أوروبا واليابان . وكل ارتفاع في سعره يعني ارتفاعاً في أسعار منتجات هذه الدول ، مما يوفر للمنتجات الأمريكية مركزاً تنافسياً أفضل . وبفضل تصحيح الأسعار ، حققت شركات النفط الأمريكية ، فضلاً عن ذلك ، تفزّة هائلة في أرباحها .

ثم أصبحت الارصدة العربية المودعة في البنوك الغربية ، والتي لا تستوعبها الدول العربية لضيق أسواقها الداخلية ، مصدراً أساسياً لتحكم العالم الغربي في اتجاهاته التضخمية ، ولواجهة خطر الكساد . فضلاً عن أن انتقال هذه الارصدة الى الدول المنتجة للنفط — التابعة للعالم الثالث — دون أن تخرج هذه الارصدة من نطاق تحكم دوائر المال العالمية ، هو وسيلة لضرب تضامن العالم الثالث ، وتوزيع طبيعة مشاكله في وجه العالم الصناعي . وللعالم الغربي على أي الأحوال مصلحة في إيجاد دول خارجة تملك قوة شرائية قادرة على استيراد بعض صناعاته ، بدلاً من أن تكون وظيفتها مقصورة على تصدير المواد الخام اليه فقط ، للحد من خطر التلوث الذي يهدده نتيجة تكثيف هيكله الصناعي الى حد يقترب من نقطة الخطر ، وكذلك في مجالات التصنيع التي تحتاج الى أيد عاملة وفيرة ، غير مدربة ورخيصة . وليس هذا على وجه القطع بشكل التصنيع أو باستيراد التكنولوجيا ، الكفيل بتنمية الدول العربية ، بل يزيدا تبعية للعالم الغربي .

وتتم دبلوماسية كيسنجر النشيطة تجاه النزاع العربي الإسرائيلي وقضايا الشرق الأوسط منذ حرب أكتوبر عن ادراك أمريكا للأهمية الحيوية التي تمثلها هذه المنطقة في استراتيجيتها الشاملة . لقد تعرضت الدبلوماسية الأمريكية لانتكاسة خطيرة في الشرق الأقصى بعد أن أسفرت اتفاقات باريس حول قضية فيتنام عن خروج أمريكا تماماً من شبه القارة الهند الصينية . وتفاقم المشاكل الاقتصادية في غرب أوروبا بدأ ينذر بتحويلات سياسية تعرض استقرار التحالف الغربي وهيكله للأهتزاز . وتحاول أمريكا تعويض هذه الخسائر بتعزيز مركزها في الشرق الأوسط ، وتستخدم تكة معاودة وجودها في المنطقة ما تشهره من جهود للتوصل الى تسوية حول النزاع العربي الإسرائيلي .

ولكن محك التقدم حقاً نحو تسوية هو أن تتعدد الشواهد الدالة على حدوث تقدم نحو الاستقرار . والذي نشهده الآن هو على عكس ذلك ، استشراف خطر لمظاهر الاضطراب .

ان أمريكا لا تملك ان تكون طرفاً منزهاً من الغرض وهي تتصدى للنزاع . لها من الدوافع الخاصة في ارساء أقدامها في المنطقة ما يتعارض مع دورها « كحكم قادر على الحياد » . يههما — لصالح العالم الغربي ككل — أن تظل الارصدة العربية « في حوزة » الغرب . ويههما في وجه منافسة حلفائها في أوروبا واليابان ، أن تحكم قبضتها على أسعار ومقدار تدفق النفط العربي الى الأسواق العالمية . ويههما بمقتضى قواعد الوفاق مع الاتحاد السوفيتي ان تعوض عن الحد من سباق التسلح بأن تجعل من الدول المنتجة للنفط ساحات لامتناهات فائض السلاح . ويههما تحويل هذه الدول — المنتمة الى العالم الثالث — الى « درع » يتلقى بدلاً عنها غضبة الدول الفقيرة ، وحرف الانتظار عن الأسباب الحقيقية لزيادة أحوالها تردياً . وإشراك الدول المنتجة للنفط كطرف مستقل في المواجهة بين دول الغرب الغنية ودول العالم الثالث الفقيرة ليس هو تشریفاً لها بقدر ما ينم عن رغبة في تحميلها أعباء هذه المواجهة .

ثم ان تزويد أمريكا الدول المنتجة للنفط بالمنطقة بأكثر أسلحتها تطويراً ، مع تطلعات